التحليل الإجتماعي للظاهرة الإجرامية

إضافة لمختلف المحاولات الفردية التي تنسب في الغالب لأصحابها من العلماء ظهرت بعض الحركات الفكرية التي تفسر السلوك الإجرامي إستنادا إلى مبادئ التحليل الإجتماعي ومثال ذلك المدرسة الجغرافية والمدرسة الاشتراكية وإن كان لكل منهما خصوصيتها وطابعها المميز من حيث الجانب الإجتماعي الذي ترجحه على ما عداه من الجوانب في تفسير حركة الإجرام.

وقد ظهرت من بعد ذلك تحليلات أكثر علمية وأكثر تجانسا في مجال تفسير الظاهرة الإجرامية لحد وصفها بالمدارس في علم الإجرام والتي يعد القاسم المشترك فيما بينها العامل الاجتماعي الذي تركز عليه.

ولكثرة هذه التحليلات والمدارس فسوف نختار من بينها أكثرها أهمية وعلى هذا الأساس سوف نقتصر على البحث في نظرية التحليل الاقتصادي للظاهرة الإجرامية ونظرية المخالطة المتفاوتة لسويزرلاند.

التحليل الاقتصادي لظاهرة الجريمة

يمكن القول بصفة عامة أن ثمة تحليلا إقتصاديا لظاهرة الجريمة يربط بين هذه الأخيرة كظاهرة اجتماعية وبين مختلف الظروف الإقتصادية.

وفي كافة الأحوال فإنه يمكننا التمييز بين منهجين لتحليل الإجرام بالعامل الاقتصادي منهج أول يرد الجريمة إلى العامل الإقتصادي كلية وهو منهج يتميز بتأصيله للعامل الإقتصادي تحديدا بالنظام الرأسمالي الذي يرد إليه ظاهرة الجريمة ويأخذ بهذا المنهج أنصار المدرسة الإشتراكية في علم الإجرام و أما المنهج الثاني فأنه يرد الجريمة إلى العامل الإقتصادي يصرف النظر عن طبيعة النظام الاقتصادي القائم .

- **نظرية المخالطة المتفاوتة لسويزر لاند**

ينطلق العالم الأمريكي سويزر لاند في تحليله للجريمة من كونها ظاهرة اجتماعية إذ يعد من رواد المدرسة الاجتماعية في علم الإجرام.

حيث تبحث المدرسة الاجتماعية عن عوامل الإجرام في صرع النفقات والمنافسة والعقائد السياسية و الدينية والاقتصادية وتقسيم الطبقات الاجتماعية واختلاف وتكوين الأفراد وتوزيع الدخل والوظيفة إذ لابد من ربط حركة الإجرام بكافة هذه العوامل الاجتماعية.

فالتفسير العلمي للظاهرة الإجرامية عند العالم سويزر لاند لا يكون إلا بموجب دراسة التصرف الدينامكي أي السلوك الإجرامي في حد ذاته وعدم الإكتفاء به لكون هذا التقسيم لم يجد نجاحا يذكر ويعود ذلك لاقترانه بالعوامل المرضية سواء أكانت شخصية أو اجتماعية فقط بل لا بد من دراسة مختلف العوامل الأخرى المهيأة لارتكاب الفعل

1-فكرة المخالطة المتفاوتة:

جوهر هذه الفكرة هو نقطة بدء نظرية سويزر لاند عن المخالطة المتفاوتة وأن كان البعض يسميها بنظرية الجماعات المتباينة هي رفض التفسير العضوي للسلوك الإجرامي لكون أن الجريمة سلوك مكتسب و يتحقق هذا الاكتساب عن طريق مجموعة الاتصالات والاحتكاكات الشخصية داخل جماعة محدودة من الأفراد و يكون ذلك متوقف على أمرين.

أ – **تعلم فن ارتكاب الجريمة :**

و يتم ذلك بواسطة التقليد أو الإغراء أو التدريب أو المران فالشخص الذي لا تتوافر لديه فرصة التدريب على الجريمة لا يرتكبها.

ب– **توجيه الشخص لدوافعه و ميوله وجهة السلوك الإجرامي :**

وهذا أمر في غاية الأهمية إذ يتوقف على هذا التوجه تحقق الجريمة أما قبل هذا التوجه فأن الشخص يكون في موقف محايد بين دعاة طاعة القانون من ناحية وبين دعاة الخروج على هذا القانون

في وسط المجموعة التي يخالطها من ناحية أخرى و يصبح الشخص في نهاية المطاف مجرما إذا غلب عليه تأثير دعاة الخروج على القانون في مواجهة دعاة احترامه، فالمجموعة التي تحيط بالفرد تباشر عليه تأثيرا لا يمكن الخروج من أسره فيصبح سلوكه استجابة لهذا التأثير .

2 – العناصر المؤثرة في فكرة المخالطة المتفاوتة :

لكي تنتج المخالطة الاجتماعية المتفاوتة أثرها في تعلم الفرد السلوك الإجرامي فأن ثمة عناصر تتحكم في ذلك و التي يمكن إستخلاصها من القواعد التالية التي صاغها سويزر لاند

أ- وثوق علاقة الفرد بالجماعة :

فالمخالطة التي عن طريقها بتعليم الشخص السلوك الإجرامي هي تلك الناشئة عن علاقات وثيقة تربط الشخص بأفراد الجماعة التي يخالطها

ب- دور العلاقة التفاضلية :

إن الشخص قد تنازعه تأثيران : تأثير أراء الجماعة التي يخالطها المخالف للقانون وتأثير الآراء الأخرى التي تحبذ إحترام القانون وفي هذا الفرد ينحرف الشخص حين ترجح لديه كفة الآراء التي تعالق القانون وتتغلب على كفة الآراء الخاصة بإحترامه ويعبر عن ذلك بمبدأ العلاقة التفاضلية أو ما يسمى بالمخالطة الفارقية، فالشخص لا يصبح مجرما إلا لأنه أتقل بنماذج إجرامية وإنعزل عن النماذج التي تقاوم الإجرام.

جـ- إختلاف المخالطة المتفاوتة من حيث التكرار والاستمرار والأسبقية والعمق:

فهذه كلها شروط لكي تنتج المخالطة الفارقية أثرها في تعلم السلوك الإجرامي .

- تقييم مدارس التحليل الاقتصادي للظاهرة الإجرامية :

لعل مزية منهج التحليل الاقتصادي أنه لا يعزي الجريمة إلى مجمل نظام اقتصادي معين وإنما إلى أوضاع و ظروف اقتصادية سمتها التغيير إذ أن الجريمة في منطق هذا المنهج ليس ناتجا مباشرا

للظروف والأوضاع الاقتصادية وإنما تعتبر عاملا مهيئا إلى ارتكاب السلوك الإجرامي لكن منهج المدرسة الاشتراكية على العكس الذي أسس تفسيره على تعصب مذهبي وبالتالي انحياز اتجاهها عن الموضوعية إذ هذا التفسير يشوبه القصور في تفسير بعض الجرائم ولا يصلح إلا لتفسير جرائم الأموال رغم أن تأثير العوامل الاقتصادية يكون على نوعيات الجرائم وليس على كمها.

كما أن نظرية العالم سويزر لاند إنحرفت في تفسيرها السلوك الإجرامي نحو التعميم والافتراض المبدئي كما أن التأكيد على أن الفرد يتقن السلوك الإجرامي في الوسط الذي يعيش فيه وهو تسليم بحتمية السلوك الإجرامي وهو نقطة ضعف في بناء النظرية لاسيما أنه من زاوية أخرى فكرة المخالطة تفسيرها قاصر على بعض الأشخاص كون أن الشخص المصاب بخلل عضوي أو نفسي يتعذر عليه تعلم السلوك الإجرامي وهو جوهر هذا التفسير وأن هذا التفسير كذلك يقتصر على فئة معينة من الجرائم لكون أن فكرة تعلم السلوك الإجرامي غير قائمة في تفسير الإجرام بصفة عامة كجرائم الأحداث